رئيسة منظمة المرأة العربية السيدة ليلى بن علي:

العنف ضد المرأة لا جنس ولا عرق ولا دين له

رئيسة منظمة المرأة العربية.. السيدة ليلى بن علي

❏ **تونس - العرب** - أدلت السيدة ليلى بن علي حرم الرئيس التونسي زين العابدين بن علي رئيسة منظمة المرأة العربية بحديث لوكالة يونايتد أنترنشيونال برس(يو بي آي) على هامش الندوة العربية حول مناهضة العنف ضدّ المرأة التي أنهت أعمالها الثلاثاء بتونس.

ورفضت رئيسة منظمة المرأة العربية ليلى بن علي خلال هذا الحديث بشدة العنف المسلط على المرأة، ووصفته بالظاهرة التي لا جنس ولا عرق ولا دين لها، وبالداء الاجتماعي الذي يتعين مكافحته ثقافيا وتربويا وإعلاميا.

وفي ما يلي نص الحديث

❏ شكّل توليكم رئاسة منظّمة المرأة العربيّة نُقلة نوعيّة، دفعت العديد من المراقبين والمهتمّين بشؤون المرأة إلى التّفاؤل بإمكانيّة تطوير مسيرة العمل النّسائي العربي. على ضوء ذلك، كيف تُقيّمين ما أُنجز في هذا السّياق لغاية الآن؟

● لئن كنتُ أفضّل أن يتولّى غيري عمليّة تقييم ما أُنجز في المرحلة الأولى من فترة رئاستي لمنظمة المرأة العربيّة، على أساس أنّني من الذين لا يستهويهم تعداد المنجَز بقدر ما يشغلهم ما لم يُنجز بعد أو ما هو بصدد الانجاز ، فإنني أشير في البداية إلى أنّ الهدف من تأسيس المنظمة كان توحيد الجهود من أجل النهوض بأوضاع المرأة العربيّة وتحقيق المزيد من التعاون بين الدّول العربيّة وتكاتف المساعي لتعزيز قدراتها في شتى المجالات والمواقع. وأعتقد أنّنا نسير على الطريق الصحيح، وأنّ الرئاسة التونسيّة للمنظمة قد ساهمت في دعم هذا التوجّه ومزيد إثرائه وإكسابه فاعليّة أكبر.

إنّني لم أنطلق في مباشرة مهامّي من فراغ، وإنّما أسّست حركتي على مُنجز ورصيد قائم بفضل جهود السيّدات الأُوَل اللاّتي تحمّلن مسؤوليّة المنظمة قبلي. وقد عملت منذ تسلمي رئاسة المنظمة من سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على مواصلة مسيرة التطور والنهوض بأوضاع المرأة العربية بما يستجيب لتطلعات مجتمعاتنا وطموحاتها.

وجوابا على سؤالك، فإنّني لا أخفي سعادتي بالتّوافق الكبير، الذي سجّلناه في الاجتماع الرّابع للمجلس الأعلى للمنظّمة والذي احتضنته تونس في جوان الماضي، على اختيار موضوع «المرأة العربيّة شريك أساسي في التنمية المستدامة» محورًا للمؤتمر الثالث لمنظمة المرأة العربيّة في أكتوبر 2010 بتونس.

وهو اختيار يُترجم تنامي الوعي في إطار المنظمة بأهميّة دور المرأة في مسيرة التنمية للبلدان العربية وانخراطها الفاعل في منظومة العمل والإنتاج.

كما كان الاجتماع فرصة اقترحنا خلاله تأسيس مرصد للتّشريعات الاجتماعيّة والسياسيّة ذات الصّلة بأوضاع المرأة في الأقطار العربيّة، إدراكًا منّا لأهميّة التّشريعات في التأسيس لنُقلات نوعيّة على مستوى الواقع المجتمعي وعلى صعيد البُنى الثقافيّة والسلوكيّة والعقليّات بما يساهم في دفع وتيرة التحديث الاجتماعي.

وأشير أيضا إلى اعتماد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعيّة العربي في العشرين من ديسمبر 2009 لمبادرتنا الدّاعية إلى إقرار «يوم عربي للمسنّين»، يتمّ الاحتفال به يوم 25 سبتمبر من كل سنة، ممّا يدلّ على تجاوب منظومة العمل العربي المشترك مع مقترحات الرّئاسة التونسيّة لمنظمة المرأة العربيّة.

وفي إطار انشغالنا بقضايا الواقع المجتمعي والأسري المتّصلة بالمرأة، عملنا على نشر عمل توثيقي عامّ، يعالج ظاهرة العنف المسلّط على المرأة وسُبُل التصدّي له ثقافيًا وقانونيًا، جاء غنيًا بإسهامات عدد هامّ من الباحثات والباحثين التونسيّين والعرب، وهو وكما كتبتُ في تقديمه لبنة من إستراتيجيّة أكبر وأشمل نلتزم بالمساهمة الفاعلة في بلورتها ونتعهّد بالسّعي إلى تجسيمها صونًا لكرامة المرأة العربيّة وترسيخًا لحقوقها. وسيكون المؤتمر الثالث للمنظمة الذي تحتضنه تونس أواخر شهر أكتوبر المقبل مناسبة لإطلاق هذه الإستراتيجية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة.

ويبقى في اعتقادي، أنّ من أهمّ إنجازات الطور الأوّل من رئاستنا للمنظّمة هو دخول «لجنة المرأة العربيّة للقانون الدّولي الإنساني» حيز العمل الفعلي وعقد اجتماعها الأول في تونس خلال شهر فيفري/شباط المنقضي. وستعمل هذه اللجنة وفق ما اطلعت عليه من نتائج أعمال اجتماعها التأسيسي على وضع سياسات وبرامج عمل تساعد على نشر ثقافة القانون الدّولي الإنساني و التعريف به بما يساعد على خلق بيئة مجتمعيّة داعمة وآمنة للمرأة. فلا أمن لأوطاننا إذا كان نصف المجتمع مهدّدًا وغير آمن. ولا شكّ أنّ هذه اللّجنة ستساعد على توفير رؤية عربيّة للأمن الإنساني للمرأة وتضمينها في التّعاطي الدّولي لهذا المفهوم.

علمًا بأنّنا سنواصل العمل من أجل ترسيخ أبعاد مفهوم أمن الإنسان في برامج المنظّمة وسياساتها.

دون أن ننسى ما قمنا به من تنظيم لدورات تكوينيّة وندوات فكريّة وعلميّة تُنزّل قضيّة المرأة العربيّة في مرتبة الاستحقاق الحضاري الذي لا مناص من كسبه إذا ما أردنا أن نكسب بحقّ معركة الإصلاح والتّطوير والتّحديث.

هذا بعضٌ ممّا أنجزناه خلال عام من رئاسة تونس لمنظمة المرأة العربيّة، ونحن نأمل ونعمل حتى يكون القادم أكبر وأفضل، وهو قطعًا سيكون ثمرة جهد جماعي صلب هذه المنظّمة وترجمة أمينة لإرادة جميع السيّدات الأوّل عضوات المجلس الأعلى في الارتقاء بأداء المنظمة ومزيد تفعيل آليّات عملها وحضورها وإشعاعها.

❏ ثمّة إجماعٌ على أنّ المرأة التونسيّة حقّقت مكاسب نوعيّة بفضل ما توفّر لها من تشريعات وقوانين متقدّمة جعلتها ترنو إلى شراكة فعليّة مع الرّجل، فهل تعتقدون أنّ هذه المكاسب انعكست على واقع المرأة لجهة حضورها في مراكز صنع القرار على سبيل المثال؟

● لقد عملت تونس منذ استقلالها على تكريس مساواة المرأة مع الرجل وترسيخ حقوقها والتقدّم بها، وذلك من خلال تطوير القوانين المختلفة وخصوصًا مجلة الأحوال الشخصيّة التي بادر بوضعها الزعيم الحبيب بورقيبة منذ استقلال البلاد ونزّلها الرّئيس زين العابدين بن علي المنزلة الدستورية باعتبارها مكسبا وطنيّا تجب المحافظة عليه. وقد تمّ وضع الآليّات والخطط والبرامج التي فتحت آفاقا جديدة للمرأة وشجّعتها على المبادرة والمشاركة في الحياة العامّة بكلّ أوجهها.

فالمرأة التونسيّة تحتلّ اليوم مواقع رياديّة في سائر مؤسّسات القرار السّياسي والاقتصادي، كما أنّها تحظى بحضور حقيقي فاعل في فضاءات الحياة العامّة وفي مختلف ساحات العمل والإنتاج المادّي والمعرفي، ممّا ارتقى بها إلى مرتبة الشراكة الحقيقيّة في البناء الوطني بسائر أبعاده ومكوّناته.

وتجد هذه النّقلة النوعيّة في حياة المجتمع التونسي ترجمتها العمليّة من خلال أرقام ومؤشّرات تضاهي اليوم تلك المسجّلة في الدّيمقراطيّات العريقة من ذلك أنّ حضور المرأة في مجلس النّوّاب يمثّل 27.52 بالمائة وهي نسبةٌ تفوق معدّل أوروبّا المصنّعة (17.4 بالمائة) كما أنّها نسبة تتجاوز بوضوح المعدّل العربي الذي هو 8.2 بالمائة. كما إنّ المرأة تحوز نسبة تقارب 16 بالمائة من عدد مقاعد مجلس المستشارين وهي الغرفة البرلمانيّة الثانية. وتبرز أهميّة هذا التطوّر كوْن حضور المرأة في البرلمان قبل تغيير 7 نوفمبر 1987 لم يكن يتعدّى نسبة 4.26 بالمائة. فضلاً عن كونها تمثل نسبة 15 بالمائة من عدد أعضاء الحكومة.

وفي إطار الدّيمقراطيّة المحليّة، بلغت نسبة النّساء في المجالس الجهويّة للولايات 23 بالمائة. وعرفت نسبتهنّ في المجالس البلديّة تطوّرًا يتجلّى في الارتقاء من 16 بالمائة سنة 1995 إلى 27.4 بالمائة سنة 2005 في آخر انتخابات بلديّة، ليبلغ عددهنّ 857 مستشارة من بينهنّ 5 رئيسات بلديّات.

وأشير أيضًا إلى أنّ 23 بالمائة من الوظائف السّامية في الإدارة اليوم تشغلها نساء، وكذلك فإنّ ثلث القضاة في تونس هنّ من النساء، وأكثر من ثلث المحامين وأساتذة الجامعات أيضًا.

كما تطوّرت نسبة مشاركة المرأة ضمن النّسيج الجمعيّاتي خلال العقدين الماضيين، إذ أصبحت النّساء يمثّلن 42 بالمائة من المنخرطين بالمنظمات والجمعيّات و20 بالمائة من إطارات تسييرها. وبلغ عدد الجمعيّات النسائيّة حوالي 140 جمعيّة في شتّى الميادين التنمويّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والرياضيّة والسياسيّة.

دون أن ننسى أنّه على مستوى الإنتاج وساحات العمل تمثل المرأة اليوم ما يقارب 27 بالمائة من السّكّان النّشيطين. ويُعدّ تطوّر عدد النّساء صاحبات الأعمال والمؤسّسات إلى 18 ألف امرأة برهانًا جديدًا على أنّ المرأة التونسيّة أضحت اليوم من الدّعامات الأساسيّة لمسيرة التنمية، وعنصرًا فاعلًا في الدّورة الاقتصاديّة، وسندًا متينًا على درب المزيد من التقدّم والازدهار.

وكلّ هذه الأرقام والمؤشّرات مرشّحة للازدياد في القادم من السّنوات بعدما وضعت القيادة السياسيّة في برنامجها الانتخابي للخماسيّة المقبلة هدفًا طموحًا يتمثّل في الارتقاء بنسبة حضور المرأة في الهيئات الدّستوريّة والهياكل المنتخبة إلى 35 بالمائة في أفق سنة 2014.

وإذا كان يحقّ للمرأة التونسيّة أن تُفاخر بما سجّلته من مكاسب ارتقت بها إلى أرفع المراتب واقتحمت بها كل الميادين وكل مواقع القرار والإنتاج، فإنّها مدعوّة إلى تطوير أنشطتها وإسهاماتها ومزيد الرّفع من مهاراتها في مجالات القيادة والتّسيير، لأنّ تونس الغد تنتظر من المرأة الكثير، ونحن واثقون بأنّ المرأة التونسيّة ستكون في طليعة القوى الحيّة لرفع التّحدّيات التي تواجهها بلادنا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخها.

❏ هل تعتقدون أنّ مسألة المُحاصصة، أو ما يُعرف أيضًا بـ«التّمييز الإيجابي»، من شأنها تعزيز مكانة ومشاركة المرأة في الحياة السياسيّة، وبالتّالي إخراجها على المدى البعيد من دائرة المحاصصة؟

● أعتقد أنّ كل الطّرق والآليّات التي تؤدّي إلى تكريس دور المرأة كعنصر فاعل للتغيير والتحديث الاجتماعي ومُحرّك لعمليّة التنمية، هي آليّات مُرحّب بها في انتظار أن تنضج الظّروف الموضوعيّة والتاريخيّة التي ينتفي معها اللّجوء إليها. ومن هذا المنطلق، فإنّ المحاصصة أو ما اصطلح عليه بـ«الكوتا»، هي خطوة مطلوبة ، وهي مرحليّة منشودة في واقعنا العربي حتى نُعطي المرأة حظوظا أوفر في المشاركة وممارسة حقّها كمواطنة في صنع القرار.

ورغم الجدل القائم حول هذه الآليّة بين من يُقرّ بميزاتها وبين من يُعلي من شأن عيوبها، فإنّني أقول إنّ مزاياها تغطّي على عيوبها كمدخل إيجابي لتحقيق المساواة والشّراكة بين الرّجل والمرأة وضمان دخول النّساء إلى المجالس والهيئات المنتخبة. إذ علينا ألاّ نحجب حقيقة أنّ نظرة بعض مجتمعاتنا العربيّة مازالت سلبيّة تجاه عمل المرأة في المجال السّياسي ومواقع صنع القرار.

إنّ آليّة المُحاصصة هي نوعٌ من التّمييز الإيجابي الذي تعتمده المنظمة الأمميّة و حتى أعرق البلدان الدّيمقراطيّة، ومعمول بها في أكثر من 80 دولة لردم فجوة التّصويت على أساس النّوع والجنس وتجاوز النّظرة الدّونيّة تجاه حقّ المرأة في المشاركة السياسيّة.

لكلّ هذا نرى أنّ المُحاصصة أداةٌ فعّالة للتّعامل مع مشكلة التمثيل الناقص للمرأة في مراكز القرار والمسؤوليّة، وتساهم في تفعيل دورها وتعزيزه في المجتمع بإزالة الحواجز التي تحول دون ممارسة المرأة لحقوقها وواجباتها كمواطنة.

وأنا على قناعة بأنّ هذا الإجراء المرحلي لتحقيق المُساواة الفعليّة بين المرأة والرّجل سوف تنتفي أسباب اعتماده لما يُبذل من جهود من أجل بيئة مجتمعية حاضنة لفكرة المشاركة السياسية للمرأة و الاعتقاد في محورية دورها في مسيرة التقدم و الرقي. وأمام هذا الحراك الاجتماعي الذي نسجّله أعتقد أنّ ذلك اليوم لن يكون بعيدًا.

❏ كيف تنظرون إلى طبيعة الدّور الذي يُفترض أن تلعبه المنظّمات الأهليّة ومختلف مكوّنات المجتمع المدني لمزيد النّهوض بوضع المرأة وتعزيز دورها في مسار التّنمية في الأقطار العربيّة؟

● لقد أصبح المجتمع المدني يمثّل أحد المظاهر الحضاريّة للمدنية المعاصرة، وأصبحت منظّمات المجتمع المدني تضطلع بدور أساسيّ في عالمنا اليوم، ولم يعد خافيًا أهميّة هذا الدّور في ترسيخ قيم المواطنة وروح التّعاون والتّضامن لبلوغ الأهداف المرسومة في شتّى مجالات التنمية الاقتصاديّة والحضاريّة والمجتمعيّة.

ولمّا كانت أوجه التّعاون والمشروعات المشتركة بين مؤسّسات المجتمع المدني تعبر اليوم الحدود والدّول والأمم لتعمل معًا وعلى مستويات رفيعة من الشّراكة والتنسيق، فإنّه من الطّبيعي والحتميّ إن لم نقل البديهي أن تتكاتف جهود المنظّمات والجمعيّات الأهليّة وجميع مكوّنات المجتمع المدني العربي في خدمة قضيّة حضاريّة ومصيريّة بالنّسبة إلى تطوّر مجتمعاتنا ومستقبل التّحديث فيها ألا وهي قضيّة المرأة والنّهوض بأوضاعها وتعزيز دورها في الأسرة والمجتمع.

ولمّا كانت منظمة المرأة العربيّة امتدادًا طبيعيًا للإرادة العربيّة الجامعة في الإصلاح والتّطوير، فإنّنا أحرص ما يكون على التّنسيق والتّعاون مع جميع المنظّمات والجمعيّات الوطنيّة من أجل مزيد النّهوض بحقوق المرأة في البلاد العربيّة وإقرار الآليّات الكفيلة بتجسيد حقوقها ضمن الممارسة الفعليّة للمجتمع.

فالمنظّمات الأهليّة ومُجمل النّسيج الجمعيّاتي العربي مدعوٌّ إلى أن يتحمّل قسطه من المسؤوليّة، وأن يتحلّى بروح المبادرة، وأن يُوسّع مجالات تدخّله، وأن يُطوّر برامجه وآليّاته، وأن يبذل جهودًا إضافيّة للمشاركة والإفادة في نشر قيم المساواة بين الرّجل والمرأة وتعميق روح العمل الجماعي في نصرة هذه القضيّة وكسب معركتها. إنّ الارتقاء بأوضاع المرأة ليس مسؤوليّة الحكومات فقط، وإنّما هو مسؤوليّة الجميع، تتكامل الأدوار فيها ولا تتعارض. وسوف لن ندّخر أيّ جهد داخل المنظّمة وخارجها لتشجيع مكوّنات المجتمع المدني على المساهمة وأداء دورها كاملاً من أجل القضاء على كلّ مظاهر التّمييز ضدّ المرأة في مجتمعاتنا وتركيز عمل مؤسّساتي منظّم هدفه النّهوض بواقع المرأة في البلاد العربيّة.

❏ تصف العديد من الدّوائر العنف المسلّط على النّساء بأنّه آفة تنخر المجتمع، فكيف تنظرون إلى تداعيات هذه الآفة، والسّبل الكفيلة بالقضاء عليها؟

● لا يختلف اثنان في أنّ العنف الممارس ضدّ المرأة هو من بين الظّواهر الأكثر إساءةً لجوهر الإنسانيّة والأكثر دلالةً على أنّ الطّريق مازالت طويلة أمام البشريّة حتى تقطع مع هذه الظّاهرة وتتحوّل حقوق الإنسان إلى فضيلة تتمتّع بها المرأة والرّجل معًا.

ولا شكّ أنّ هذا العنف الذي يطال المرأة جسديًا ونفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا، من العوامل المُعيقة لعمليّة التنمية باعتباره يُقصي ويشلّ قدرات نصف المجتمع. ولئن كانت هذه الظّاهرة لا جنس ولا عرق ولا دين لها، بحكم انتشارها عالميًا، فإنّ مواجهتها في مجتمعاتنا العربيّة أكثر إلحاحًا من منطلق أنّ بلداننا النّامية لا تمتلك ترف إقصاء أو تهميش نصف ما تملكه من قوى حيّة وهي تخوض معارك التنمية والنهوض الحضاري على أكثر من واجهة.

وأعتقد أنّ أولى سُبل التّصدّي لهذه الآفة هو كسر حاجز الصّمت الذي يُغيّب في أحيان كثيرة عُمق معاناة المرأة ويحجُب ما يلحق بها من أذى. فصمتُ المرأة هو شكلٌ من أشكال القبول باستمرار الظّاهرة إن لم يكن استفحالها.

وقد سبق أن أكّدنا في مناسبات عديدة أنّ مكافحة العنف الممارس ضدّ المرأة هو مواجهة ثقافيّة وتربويّة وإعلاميّة أساسًا قبل أن تكون قانونيّة وزجريّة إذا ما أردنا مقاومة الظّاهرة من جذورها ضمن إستراتيجيّة شاملة ترى في تمكين المرأة وتكريس دورها في الأسرة والمجتمع المدخل الذي يحول دون أيّ تعسّف مادّي أو معنوي ضدّها.

ونحن نرى أنّ مجهودًا إضافيًا مازال مطلوبًا حتّى يتمّ القضاء نهائيًا على هذا الدّاء الاجتماعي، رغم إقرارنا بتقدّم التّشريعات العربيّة في هذا المجال وانحسار هذه الظّاهرة بحكم التطوّر الاجتماعي وتعدّد الإستراتيجيّات الوطنيّة الهادفة إلى مقاومة العنف ضدّ المرأة. فحماية المرأة تمثّل الحجر الأساس في بناء الأسرة المتوازنة و إرساء مقومات المجتمع المتآزر و المتضامن.

وإنّ منظّمة المرأة العربيّة ستظلّ في طليعة السّاعين إلى التّوقّي والقضاء على ظاهرة تنال من كرامة المرأة العربيّة وتمسّ من جوهرها الإنساني. وقد تمّ في هذا السّياق وضع مسودّة الإطار العامّ للإستراتيجيّة الإقليميّة لحماية المرأة العربيّة من العنف، وسيتمّ إطلاقها مثلما ذكرت سابقا بالمؤتمر الثالث للمنظمة، وستمتدّ على مدى خمس سنوات.

وهي إستراتيجيّةٌ تتضمّن ستّة محاور تتعلّق بالمشاركة والوقاية والحماية وتعزيز الوعي، فضلاً عن توفير البيانات والبحوث والمتابعة والتّقييم.

❏ ما الذي يمكن لمنظّمة المرأة العربيّة أن تقوم به لدعم المرأة الفلسطينيّة؟

● إنّ القضيّة الفلسطينيّة عامّةً وقضيّة المرأة الفلسطينيّة على وجه الخصوص هي بندٌ قارّ على جدول أعمال منظمة المرأة العربيّة، وهي تستحوذ على اهتمامي الخاصّ فضلاً عن مساندة بلادي المطلقة لها وتأكيد الرّئيس زين العابدين بن علي على أنها قضيّته الشخصيّة.

ولا يخفى أنّ وعينا بمعاناة المرأة الفلسطينيّة وما تعانيه من قهر وانتهاكات وأسْر وشتّى أشكال الإهانة والإذلال التي تنتهجها سلطة الاحتلال الإسرائيلي هي التي كانت وراء مُقترحنا بإحداث لجنة المرأة العربيّة للقانون الدّولي الإنساني في نطاق منظمة المرأة العربيّة، وهو ما أشرت إليه آنفا. فمبادرتُنا تتنزّل في صميم رؤيتنا وحرصنا على ترجمة تضامننا المطلق مع المرأة الفلسطينيّة، وشدّ أزرها في مواجهة الأوضاع المأساويّة والمعاناة الشديدة التي تعيشها في ظلّ الحصار والعدوان المسلّط عليها وعلى أسرتها ومجتمعها.

وهذه اللّجنة ستكون من بين الآليّات العمليّة الفاعلة والمساعدة لحركتنا على المستوى العالمي ولدى المنظّمات والهيئات الإقليميّة والدوليّة من أجل نقل الصّورة الحقيقيّة عن أوضاع المرأة والطفولة في فلسطين، ودعوة هذه الهياكل الأمميّة إلى توفير الحماية للشّعب الفلسطيني عامّةً.

وسنحرص داخل المنظمة وخارجها على أن تتنوّع أشكال المساعدة والدّعم للمرأة الفلسطينيّة وتزداد فاعليّة، بما يُعزّز قدرتها على الصّمود وحماية ذاتها وأسرتها وصولاً إلى تحرير وطنها واستعادة مقوّمات كرامتها الإنسانيّة.

❏ يحتفل العالم يوم 8 مارس باليوم العالمي للمرأة، ماذا يعني لكم هذا اليوم؟ وما هي رسالتكم للمرأة بهذه المناسبة؟

● يعدّ هذا اليوم، الذي أقرّته المجموعة الدّوليّة، اعترافًا بالمكانة المحوريّة التي باتت تحتلّها المرأة في المجتمعات الحديثة، وإقرارًا بدورها الفاعل في تحقيق استقرار المجتمعات وازدهارها. وهو مناسبةٌ متجدّدة نستحضر فيها نضالات الماضي ونستشرف فيها آفاق المستقبل بعدما ترسّخت القناعة لدى الجميع بأنّ التقدّم الاجتماعي على ارتباط وثيق ومباشر بتقدّم المرأة. كما انه فرصةٌ لقياس الأشواط التي قطعها مسار تمكين المرأة والارتقاء بأوضاعها في العالم و مناسبة لتجديد تضامننا مع كل النساء المضطهدات في شتى أرجاء المعمورة و في مقدمتهن نساء فلسطين الصابرات الصامدات.

ويحقّ لنا، ونحن نحتفل بهذا اليوم، أن نعتزّ بما تحقّق للمرأة التونسيّة وشقيقتها العربيّة من مكاسب وما تهيّأ لها من ظروف أكثر ملاءمة لممارسة مُواطنتها وللقيام بدورها في تنمية مجتمعاتنا.

وأملنا كبيرٌ، ونحن نشارك الأسرة الدّوليّة احتفالها باليوم العالمي للمرأة ، أن يزداد إدراك كافة مكوّنات مجتمعاتنا العربيّة، بضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل أن يكتسب مسارُ تحرّر المرأة العربيّة مضمونًا فعليًا يجعل من قيم المساواة والشّراكة بين المرأة والرّجل مدخلاً لبناء حداثة عربيّة حقيقيّة تقوم، من جملة ما تقوم عليه، على التّخلّص من جميع مظاهر التهميش والتّمييز ضدّ المرأة في مجتمع متماسك يؤمن بالمساواة بين الجنسين.

وإنّ تطلّعنا لكبيرٌ إلى أن يُحقّق نضال المرأة في جميع أنحاء العالم أهدافه الإنسانيّة المنشودة، تكريسًا لعالم أكثر توازنًا واستقرارًا وعدالة، تكون المرأة من بُناته وحُماته وأبرز الفاعلين فيه.

فساد الانتخابات يكمن في فساد الدَّافع الانتخابي!

❏ جواد البشيتي

ليست "الانتخابات"، التي هي في الأصل جزء من كُلٍّ (ولا يتجزأ) هو الحياة الديمقراطية، وإنْ رأيناها في عالمنا العربي مَظْهَر نفي وغياب لهذه الحياة، سوى طريقة، أو الطريقة الفضلى، عالمياً، لتنظيم العلاقة بين طرفين متضادين، متَّحدين اتِّحاداً لا انفصام فيه، هما "الحاكم" و"المحكوم"، فإنَّ من الأهمية بمكان أنْ نَتواضع على فهم "الانتخابات" على أنَّها كذلك، أو على أنَّها ليست بنفيٍ أو تقويض لتلك العلاقة.

و"الحاكم"، ولو كان استبدادياً أُوتوقراطياً، يحتاج إلى أن يُلْبِس حكمه لبوس الشرعية، أيْ شرعية، لأنَّه يَعْلَم أنَّ "المحكوم (أو الرعية)" لا بدَّ له من أن يتساءل عن "المَصْدَر" الذي منه يستمد حاكمه الشرعية في الحكم. وقديماً (وبعض هذا القديم مستمرٌ في بعض من أمكنة القرن الحادي والعشرين) كانت "السماء"، بمعانيها ودرجاتها المختلفة، هي ذاك "المَصْدَر"، الذي شرعت أهميته تتضاءل مع تعاظم واشتداد الحاجة إلى "اكتشاف"، أو "اختراع"، "مَصْدَر آخر"؛ ولقد كان "الشعب (أو الأُمَّة)" هو هذا "المَصْدَر الجديد"، فـ "الشعب"، الذي "تقدَّس" مفهوماً، يحقُّ له (وينبغي) أن يحكم نفسه بنفسه، وأن يكون، أو يصبح، "الشرعية" في "مَصْدَرِها الأرضي"، يمنحها (عبر الانتخابات) للحاكم، أو يمنعها عنه، فلا شرعية، في الحكم، تعلو "الشرعية الديمقراطية الانتخابية"، أي الشرعية المستمدَّة من صندوق اقتراع ديمقراطي حر شفَّاف. ولكنَّ التاريخ الواقعي الحقيقي للحكم الذي فيه وبه يحكم الشعب نفسه بنفسه، لم يأتِ إلاَّ بما يؤكِّد، من حيث المبدأ، وعلى وجه العموم، أنَّ هذا الحكم فيه من الطوباوية السياسية ما يَحُول بينه وبين اعتراف "الواقع" به على أنَّه جزء من حقائقه، وكأنَّ "الانتخابات"، والعربية منها على وجه الخصوص، ليست سوى الطريقة الفضلى لدى "أقلية ما" للحكم (للوصول إليه، أو للاستمرار فيه والاحتفاظ به) من خلال "الشعب"؛ ولكن بما يَحُول، دائماً، بين الشعب وبين أن يحكم نفسه بنفسه. إذا كنتم، أو أردتم أن تكونوا، ديمقراطيين أقحاحاً، فإيَّاكم أن تفهموا "الديمقراطية" على أنَّها "التعريف المدرسي" لها وقد تُرْجِم بلغة الواقع، فشتَّان ما بين "الديمقراطية في تعريفها" و"الديمقراطية في واقعها"، فالديمقراطية، مع "الانتخابات" المتفرِّعة من شجرتها، إنَّما هي (في خير تعريف لها على ما أحسب) علْم وفن أنْ تَحْكُم ضدَّ الشعب، وضدَّ حقوقه ومصالحه، من خلال الشعب نفسه، أيْ من خلال صندوق الاقتراع الديمقراطي الحر الشفَّاف. وأحسب أنَّ الحكم القوي والذكي هو الحكم الذي يَعْرِف كيف يَحْكُم، ديمقراطياً، لمصلحة أقلية ضدَّ الأكثرية (الشعبية). وهذا الحكم لا يقوم على "النفي الميكانيكي" لحرِّية الإرادة لدى الناخب، أو للناخب الحر، فلو قام على ذلك لانتفى الفَرْق الجوهري بينه وبين الحكم الضعيف والغبي.

ولا شكَّ في أنَّ الغرفة التي يقترع فيها الناخب هي خير دليل على أنَّ الانتخابات تجرى بما يُظْهِرها على أنَّها الطريقة التي فيها تتأكَّد ولا تنتفي الإرادة الحرة للناخب، فهذه الغرفة، وبفضل خواصِّها، لا تتَّسع إلاَّ للناخب وإرادته الحرة، فلا جَزْر فيها، ولا عصيَّاً. وعلى كل من يشك، أو يُشكِّك، في وجود الناخب الحر أن يرى "الحقيقة المضادة" في مَشْهد الناخب وهو يقترع في حرِّية تامة في داخل غرفة الاقتراع، أو في مشهد الإقبال الحر والواسع والكثيف للناخبين على مراكز الاقتراع؛ فإنهما مشهدان يشتملان على كل ما يقيم الدليل على أنَّ وجود الناخب الحر هو حقيقة لا ريب فيها. الديمقراطية، ودرءاً لخطرها الأعظم وهو أن تنتهي إلى ما يوافق تعريفها المدرسي وهو أن يحكم الشعب نفسه بنفسه، يمكن؛ بل يجب، أن تنعدم، وجوداً وأثراً، في "جزء متناه في الصغر" من الحياة الديمقراطية، ألا وهو "الدَّافع"، أو "الحافز"، الانتخابي للنَّاخب الحر، فإنَّ فساد، أو إفساد، هذا الدَّافع، أو الحافز، هو جوهر وأساس "اللعبة الانتخابية" حتى في المجتمعات الأكثر ديمقراطية في العالم. وأحسب أنَّ "تصنيع" الدوافع الانتخابية للناخبين بما يلبِّي حاجة الأقلية إلى الاحتفاظ بحكمها وسيادتها وامتيازاتها هو ما يتوفَّر عليه، في استمرار، أرباب وأسياد "اللعبة الانتخابية". والتجربة، أي تجربة "تصنيع" الدَّافع الانتخابي، إنَّما تُظْهِر وتؤكِّد أنَّ "المال" و"روح التعصُّب (أو العصبية المُعْمِية للبصر والبصيرة)" هما "الآلة الكبرى" المستعمَلة في هذا "التصنيع". إنَّكَ يكفي أن تُفْسِد "الدَّافع الانتخابي" بمال (وأشباهه ومشتقَّاته) أو بعصبيَّة مُعْمية للبصر والبصيرة حتى تُمكِّن "الأموات" من الاستمرار في حكم "الأحياء" في طريقة ديمقراطية، وعبر صندوق اقتراع حر وديمقراطي وشفَّاف. وإنَّه الوهم بعينه، والتضليل بعينه، أن تقول بمجتمع حر وديمقراطي ينبثق من سنِّ قوانين قوية ضدَّ "المال السياسي (والانتخابي)"، أو ضدَّ إنفاقه بما يُفْسِد "الدَّافع الانتخابي"، أو ينمِّي "الرُّوح الانتهازية" للناخب، أي الرُّوح التي تزيِّن له التصويت لمصلحة من لا مصلحة حقيقية له في التصويت لمصلحتهم، فهذا المال كالغاز لجهة تسرُّبه وانتشاره؛ وكلَّما سعيتَ في محاربته بسلاح القانون أقام لكَ الدليل على أنَّه أقوى من كل قانون، وكأنْ لا سبيل إلى درء مخاطره عن الحياة الديمقراطية للمجتمع غير القضاء على ظاهرة "استئثار قلة قليلة من أبناء المجتمع بحصة الأسد من ثروته". وإنَّها المعجزة بعينها أنْ نرى "الديمقراطية"، مع الانتخابات المتفرِّعة منها، تأتينا بمجتمع، "المالك" فيه "لا يَحْكُم"، و"الحاكم" فيه ممَّن "لا يملك"، فإنَّ أسيادكم في عالم المال والأعمال هم أنفسهم، ودائماً، أسيادكم في عالم السياسة الواقعي الحقيقي. "الديمقراطية" يمكنها وينبغي لها أن تنمو؛ ولكنَّها لن تنمو إلاَّ إذا أتى نموها من اضمحلال عدوين لدودين لها، هما "المال" و"التعصُّب"، فذاك النمو من هذا الاضمحلال، مزامِن له ومساوٍ.

اللعبة الديمقراطية وشبح الانقلاب العسكري

❏ فاضل الربيعي

في العراق اليوم، ثمة شبح يجوب طرقات البلاد بخطاه الثقيلة ويثير الفزع في قلوب السياسيين. ويلاحظ المرء، وهو يتأمل في الحياة السياسية، أن الخوف من شبح الانقلاب العسكري بات فوق كل شفة ولسان. حتى الطبقة السياسية التي تتشدق باللعبة الديمقراطية والمستقبل، لم تعد تتردد في إطلاق وإشاعة هذه المخاوف. وهكذا، فالذين يريدون التغيير، وأولئك الذين عبّروا عن يأسهم من حدوثه في العراق في مرحلة ما بعد الانتخابات، يتفقون - ويا للغرابة- على احتمال أن تتعرض البلاد إلى أزمة سياسية عاصفة، قد تنتهي بانقلاب عسكري. وبطبيعة الحال، لم يعد هذا الاحتمال مجرد مخاوف عابرة، يمكن أن تصدر عن قادة سياسيين دخلوا ضد بعضهم البعض في حروب مكشوفة، وإنما بات هاجساً حقيقياً عند طيف واسع من المواطنين. لقد بلغت حمى الخوف من شبح الانقلاب العسكري حداً مريعاً عندما وقف نائب الرئيس طارق الهاشمي، أمام وسائل الإعلام، ليبدي قلقه من احتمال حدوث الانقلاب، بينما كان يقال لهم عبر وسائل الإعلام نفسها، إن عليهم أن يذهبوا بكثافة إلى صناديق الاقتراع لتحقيق التغيير؟ ولكن، لماذا تنتاب العراقيين مثل هذه المخاوف، وهم يتحدثون عن لعبة ديمقراطية ساحرة، لا مثيل لها في المنطقة؟ وكيف يمكن فهم طبيعة هذه المخاوف، بينما يزداد الصخب عن "ديمقراطية نموذجية"؟ ألا يعني هذا أن الانتخابات ليست، ولم تكن في الأساس، هي العصا السحرية التي إذا ما استخدمها العراقيون بكفاءة؛ فإنهم سوف يتمكنون من حل مشكلاتهم المستعصية؟ وهل يمكن القول إن اللعبة الانتخابية - على العكس من كل ما يقال- ليست مصدراً للتغيير الموعود، وأنها "لعبة كراسي" أخرى، تعيد فيها الطبقة السياسية إنتاج نفسها؟ وأنها أضحت مصدراً من مصادر توليد المخاوف؟ المثير للاهتمام أن العراقيين العاديين، أي العراقيين الذين تم تجريدهم من روح وحق المواطنة، وجرى تصنيفهم في إطار هذه اللعبة، على أساس هوياتهم الفرعية الجديدة، صاروا يُظهرون قدراً أكبر من الشكوك حيال الديمقراطية، وهم حين يجري سؤالهم عن "مَنْ سينفذ هذا الانقلاب"؟ تصيبهم الحيرة وتتضارب تحليلاتهم يميناً وشمالاً. إن تحليل هذه المخاوف وردّها إلى أصلها وجذرها في الوعي الجمعي للعراقيين، يمكن أن يتحقق بصورة فعالة وصحيحة، فقط من خلال ربط الخوف من شبح الانقلاب بالخوف من الحرب الأهلية (الطائفية). إن الأجواء الراهنة في عراق ما بعد الانتخابات، تشير إلى احتمال وقوع نمط من الحروب والمنازعات الداخلية، شبيه بما حدث في أعقاب انتخابات 2005، عندما انتهت اللعبة الانتخابية، وبعد أقل من عام واحد فقط (تعطلت فيها أي إمكانية لتشكيل الحكومة خلال أكثر من أربعة أشهر). ولكل ذلك يتعين النظر في الحقائق التالية:

أولاً: إن الخوف من شبح الانقلاب العسكري، وهو يشيع اليوم في أجواء ما قبل وما بعد الانتخابات، يعبر عن حالة انسداد أفق الحل الوطني، وفشل الطبقة السياسية في التفاوض على مقاربة جديدة للتغيير. وهذا وضع مماثل ومطابق تقريباً لأجواء 2006 عندما اندلعت أعمال عنف طائفية رهيبة، وقعت بعد انتهاء الانتخابات (2005). وللتذكير؛ فإن تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء وقع في هذه الأجواء وبعد الانتخابات، وأعقبته أعمال قتل وتدمير وفوضى جرى خلالها حرق المساجد والمصاحف الشريفة.

ثانياً: إن الطبقة السياسية التي روجت بالأمس، لانتخابات 2005 بوصفها هي العصا السحرية لحل مشاكل العراق، هي التي تروج اليوم لانتخابات 2010 بوصفها مفتاح التغيير في العراق، ولكنها في الآن ذاته تشيع أجواء الخوف من انقلاب عسكري، تماماً كما أشاعت من قبل أجواء الخوف من اقتتال طائفي. وهذا يعني أن الطبقة السياسية تعالج أزمتها العميقة بالهروب إلى الأمام، وتجنب مواجهة الحقائق. وأولى هذه الحقائق أن الانقلاب العسكري الذي تتحدث عنه، هو اقتتال طائفي جديد، ولكن بأدوات عسكرية.

ثالثاً: إن من ينفذ هذا الانقلاب - في حال صدقنا المخاوف- واحد من فريقين. إما الفريق المُمسك بالسلطة، وإما الفريق المنافس له. وفي حال خسر فريق السلطة مواقعه ومراكزه؛ فإنه لن يسلم بالنتائج وقد يلجأ إلى تنفيذ انقلاب. لكن هذا الانقلاب سيكون طبعة جديدة من حرب طائفية شبيهة بحرب 2006. وفي هذه الحالة، فما يبدو خوفاً من انقلاب إنما هو خوف من عودة الاقتتال الطائفي؟ أما إذا فاز الفريق المُمسك بالسلطة، وهزم أصحاب التغيير؛ فإن الانقلاب العسكري سوف يصبح تماماً وبالضبط، صراعاً طائفياً تستخدم فيه كل الوسائل بما في ذلك "الأدوات العسكرية".

رابعاً: وليس دون معنى أن الصراع في المرحلة المقبلة سوف يتركز لا حول حدود وحجم ومدى التغيير ومفاصله؛ بل حول إعادة تقسيم السلطة، أي حول إعادة التفاوض داخل الطبقة السياسية حول حصصها من مراكز المال والنفوذ والقوة، وبهذا المعنى، تصبح الانتخابات وكل انتخابات مقبلة هي الميدان المفضل الذي تقوم فيه الطبقة السياسية بإعادة إنتاج نفسها. ولأن الطبقة السياسية التي أدت سياساتها ومناوراتها إلى تفجير الصراع الطائفي في 2006، هي ذاتها الطبقة السياسية التي تخوض اليوم صراعاً مريراً حول السلطة؛ فإنه من المنطقي أن نتوقع أنها سوف لا تعيد إنتاج نفسها وحسب، وإنما كذلك، المشكلات والموضوعات التي تؤدي إلى تفجير صراع طائفي عنيف. وهكذا، فالخوف من شبح انقلاب عسكري في العراق، هو تعبير عن خوف من انفجار عنف طائفي.

في ظل اللهث وراء «السلام»

لا حيز للمصالحة الوطنية الفلسطينية في القرار العربي!

❏ د. عدنان بكرية

كنت أتمنى أن تنعقد لجنة المتابعة العربية لبحث ما يجري في القدس والخليل من انتهاكات ضد المقدسات الاسلامية والمسيحية، ومن محاولات اسرائيلية لضرب ما تبقى من سمات الوجود العربي هناك..

لكن هيهات.. فالمتابعة العربية وجدت أصلا لمتابعة تنفيذ وتطبيق المخططات والسياسات الأمريكية..

وجدت من اجل إعطاء الشرعية لممارسات إسرائيل والتغطية على انتهاكاتها.. لان هذه التغطية من شأنها ان تغطي عورة النظام الرسمي العربي الذي بات مكشوفا تماما وشريكا بالجريمة التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته..

القبول باستئناف المفاوضات دون شروط مسبقة..

لا يعني إلا القبول بالاستيطان وهدم البيوت ومصادرة الأراضي وضم المقدسات وفي النهاية القبول العلني بكل الجرائم التي يرتكبها حكام إسرائيل وإقرار رسمي بشرعية وجواز هذا الإجرام!وإلا كيف بإمكاننا تفسير قبول العودة الى طاولة المفاوضات دون شروط تذكر؟!

استقبال إسرائيلي لائق!

تماما كما توقعنا.. فاسرائيل استقبلت قرار الدول العربية ومعه ميتشيل بإقرار بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية وهي تريد إيصال رسالة للعرب بأنها لن ترضخ لأي شرط قد يضعه الطرف الفلسطيني مستقبلا وهي ستمضي قدما بالمزيد من الاستيطان والمصادرة والهدم.. وعليكم القبول بالأمر الواقع...

في ظل هذه الإجراءات تواصل السلطة الفلسطينية الزحف على الركب باتجاه اسرائيل مؤمنة لها غطاءا فلسطينيا رسميا لارتكاب المزيد من الجرائم مغطية على ازماتها الدبلوماسية والسياسية.

بالله عليكم.. ماذا يعني القبول بالتفاوض في ظل ممارسات اسرائيلية تهدف الى تغيير الطابع الديموغرافي للقدس والأراضي المحتلة ؟ وماذا يعني القبول في ظل هجمة شرسة تتعرض لها الأماكن المقدسة..

وماذا يعني في ظل اغتيال احد قادة الشعب الفلسطيني ؟ ألا يعني هذا إعطاء غطاءا شرعيا لإسرائيل لارتكاب المزيد من الجرائم والاغتيالات ؟!

اسرائيل تسعى من وراء تحريك المفاوضات الفارغة المضمون حصد مكاسب إقليمية استراتيجية وفي مقدمتها التغطية على أية عدوان محتمل على ايران أو سوريا او حزب الله اوغزة وقد تستغل هذه الأشهر الأربعة للتجهيز لمثل هذا العدوان أصبنا بالقرف والاشمئزاز من هذا الاجتماع الذي توافدت إليه الدول العربية مجتمعة ودون غياب، ليس لنقاش ما يحصل بالقدس والأقصى ومحاولة إيجاد السبل لحمايتهما.. بل من اجل إعطاء فرصة للمقترحات الأمريكية.. وكأن المقترحات الامريكية تأتي بالجديد!

ستون عاما ونحن نعطي الفرصة تلو الأخرى لإسرائيل وأمريكا.. ستون عاما نجر ذيول الخيبة والهزيمة.. وتأبى الأنظمة اليوم إلا أن تجرجر ذيول التبعية والخيانة والغدر.. وتدجن نفسها من جديد في حظيرة أمريكا وإسطبلات إسرائيل.. تأبى الأنظمة العربية إلا أن تسجل حلقة سوداء جديدة في سجلها الأسود غير آبهة بتداعيات خطوتها هذه على هيبتها المفقودة وكرامتها الضائعة.

النظام الرسمي العربي ما زال يراهن على اسرائيل وجديتها وأبو مازن يهرع إلى حسني مبارك من اجل إقناعه بتمرير قرار استئناف المفاوضات! ويمرر القرار بفضل النذالة العربية التي تجاوزت كل الحدود وبفضل الإصرار "العباسي" على العودة إلى حضن نتنياهو وليبرمان غير آبه بإجماع الشعب الفلسطيني وموقف قواه المتعددة والرافضة للذل والخنوع والزحف على الركب تجاه عدو لا يعرف إلا لغة القوة والبطش والقمع.

يوم بعد القرار العربي تقتحم القوات الإسرائيلية باحات الأقصى وتجرح العشرات من المصلين هناك.. كل هذا بفضل الإجماع العربي على إعطاء إسرائيل الفرصة حتى لو هتكت أعراضنا وقتلت شبابنا وصادرت أقصانا.. أعطوها الفرصة! لقد كان الرد الإسرائيلي العنجهي واضحا تماما.. ففي نفس اللحظات التي يتم فيها اقتحام المسجد الأقصى وجرح العشرات من المصلين.. في نفس الوقت الذي تستباح فيه حرمات شعبنا..يخرج قرار الذل عن القادة العرب.. وكأن شيئا لم يحصل!

على السلطة ان ترحل

بات واضحا تماما مدى تواطؤ السلطة الفلسطينية.. والتي اختارت ان تكون خاتما مطاطيا بيد امريكا.. وبات واضحا أكثر، أن هذه سلطة لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني وتوجهاته وخياراته وهي تمضي الى المفاوضات بخلاف وجهة نظر الفصائل الفلسطينية الأخرى وحتى بخلاف وجهة نظر الشعب الفلسطيني الذي يرفض المفاوضات بأي ثمن وبهذه الطريقة المهينة البعيدة عن تقاليده النضالية. في الوقت الذي يتوجب عليها العمل على إنجاح عوامل المصالحة والحوار نراها تنسف كل إمكانيات المصالحة والوحدة بضربها عرض الحائط رؤية وتوجه الفصائل الأخرى.. فممارسات السلطة وسلوكها وضع المصالحة في موضع ابعد مما كانت عليه سابقا.. ووضع سلطة اوسلو في موضع بعيد جدا عن رؤية الشارع وتوجهه.. لا بل ان هذا التوجه يثير التساؤلات حول جدوى بقاء السلطة الفلسطينية وقيادتها للشعب الفلسطيني كما تدعي! وجدوى المصالحة الفلسطينية!

ابحثوا عن المصالحة بعيدا عن السلطة

نحن نتوق الى الوحدة والمصالحة لكن هذه المصالحة يجب أن تستند إلى قاعدة الثوابت الوطنية والاهم الكرامة الوطنية.. لكن سلطة أوسلو ابعد ما يكون عن اعتماد الثوابت والمحافظة عليها.. ومن هنا على الفصائل الفلسطينية أن تعيد النظر بالمصالحة والوحدة.. وان لا تفصل هذه المصالحة على مقاس اسرائيل وسلطة اوسلو.. ايهود باراك أعلن بالأمس انه يؤيد المصالحة التي تقوي السلطة الفلسطينية! بكلمات أخرى يريد تفصيل المصالحة على مقاسه ومقاس سلطة أوسلو طبعا تحت ثوابت المنهج الإسرائيلي ومصالحها التوسعية والاحتلالية. لا أرى بالمصالحة الفلسطينية في هذه الظروف جدوى ووسيلة لإخراج الشعب الفلسطيني من أزماته إذا لم تعتمد على أسس واضحة وشفافة وسليمة واهم ركائزها الثوابت الوطنية وعدم التفريط بها والتنازل عنها. المصالحة في ظل هذا السلوك السلطوي من شأنها أن تزيد السلطة غطرسة وتماديا وليس بإمكانها تغيير نهج أصبح نمطا حياتيا لسلطة أوسلو.. وعلى الفصائل الفلسطينية وفي مقدمتها حماس أن تبحث عن المصالحة بعيدا عن سلطة عباس.. عيها ان تغير شعارها من "الوحدة واجب وطني" الى إسقاط السلطة واجب أخلاقي وأنساني ووطني.

يؤسفنا جدا موقف اليسار الفلسطيني الجديد والذي لم يعد يسارا حقيقيا... الموقف الرافض لبعض القوى المحسوبة على اليسار لا تكفي بل يتوجب ترجمة هذه المواقف الى أفعال وتجميد عضويته في اللجنة التنفيذية كورقة ضاغطة على السلطة.. فمجرد البقاء في إطار "سلطة الزحف" يعني المشاركة الفعلية بكل ما تمارسه. مؤلم جدا ما وصل اليه الواقع الفلسطيني.. والمؤلم أكثر صمت الشارع الفلسطيني وقول اليسار الجديد والتي من واجبها تحريك الشارع الفلسطيني احتجاجا على نهج السلطة.